



قرار رقم (٥٥٠٢) وتاريخ (١٤٤٠/١١/٢١ هـ)

إن وزير العدل؛

بناءً على الصلاحيات المخولة له، وإشارة إلى القرار رقم (٥٢٦) وتاريخ ١٤٣٩/٢/٢٠ هـ القاضي بالموافقة على اللائحة التنفيذية لنظام التنفيذ، وبناءً على الدراسة المعدة من الجهة المختصة.

يقرر ما يلي:

أولاً: الموافقة على تعديل المادة (٧/٦) من اللائحة التنفيذية لنظام التنفيذ لتكون بالنص الآتي: (عند نظر المنازعة المتعلقة بالشيك، يشترط لوقف التنفيذ قيام المنفذ ضده بإيداع قيمة الشيك في حساب محكمة التنفيذ؛ ما لم تقرر الدائرة ناظرة النزاع خلاف ذلك).

ثانياً: إلغاء المادة (١/٧٥) من اللائحة التنفيذية لنظام التنفيذ.

ثالثاً: يبلغ هذا القرار للجهات المختصة ولمن يلزم لاعتماده والعمل بموجبه اعتباراً من تاريخه.

وزارة العدل

مركز الاتصالات الإدارية

صورة طبق الأصل

وزير العدل

وليد بن محمد الصمعاني

صورة لـ:

- مكتباً
- مكتب معالي النائب
- وكالة التنفيذ للاعتماد
- مكتب تحقيق الرؤية
- مكتب الإجراءات
- إدارة التعميم لإكمال اللازم